التربية البيتية بين المؤسسة التربوية وبناء الدولة

الدكتور البير رحمة

الدراسات الامنية –عدد2010/42

إن التربية بمعناها الشمولي هي بذل الجهد و العمل الواعي من قبل الإنسان لتحسين الظروف الحياتية التي تحيط به إن على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ...وإحداث تغيير ولو جزئياً في بنية مقومات الدولة . فالمربّون الواعون ، يسعون من خلال التربية إلى تعليم الناشئة أسلوب التنعم بالحياة ، و تنمية القوى الحسية والعقلية والروحية لبلوغ الكمال المنشود التي تصبو البشرية لتحقيقه على مرّ الأجيال . وهي تعني كذلك ، الممارسة المواطنية التي تناقض الأدلجة حيث تنطلق الاستراتيجيات من الأصول والهويات والانتماءات النزاعية وغير الاستنتاجية . هذه الأمور قد تنعكس سلباً او ايجاباً على بناء الدولة وتطورها وديمومتها ومكانتها بين الدول . وتكمن أهمية التربية كونها " مجموع عملية الحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات ، داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها "(1) .

إن الأسرة هي المؤسسة التربوية الأُولى ، والمكان الأول الذي يتدرب فيه الانسان على اللغة ، وأسلوب الحوار . إنها أساس المجتمع ، والحصن المنيع للدولة والأمة ضد أزمات الانحراف والانحطاط والانقسام والتمزّق والانحلال ...، فالأم لها الدور الأكبر والحظ الأوفر في التربية ، وهي كذلك مدرسة تُعدّ الشعب الذي ينشىء الدولة وفق حالته وأحواله .

تطرح قضية التعليم والتربية في الاندماج او الانقسام الاجتماعي مسألة مهمة خاصة في لبنان . واذا كان التعليم يتحمل قسطاً من المسؤولية ، فهوأيضاً يؤسس لبناء المستقبل السلبي او الايجابي في هذا الشأن كون المؤسسات التعليمية (المدرسة ،الجامعة المعاهد ، المؤسسات التعليمية ...) هي واحدة من أبرز وسائل التنشئة ، حيث أن الثقافة الوطنية كعملية تربوية انسانية تشمل المؤسسة التعليمية والعائلة ورفاق العمر والبيئة والجمعيات الأهلية ووسائل الاعلام .
لا شك أن المؤسسات التربوية تتحمّل مسؤولية التنمية والتوجيه والارشاد ...، وتشكل المدماك الأساسي في هذه العملية التنموية الاجتماعية ، وانما لا بد من التشديد على دور

الأهل المؤثّر في مسيرة تربية النشىء . فالانسان هو ابن بيئتة ، يتربى ويترعرع في كنفها ، ويبقى تأثير الأهل هو المرجّح في النهاية . ومهما أُعطيت المدرسة او الجامعة او أية مؤسسة تربوية من أهمية، يبقى الدور الأهم للأهل والمنزل ، حيث يتلقى الفرد ما تيسر من ثقافة بيتية ، ويستقي القيم التي تُقدم اليه ، ويتأثر بنوعية التوجيه والارشاد التي تصله ، ويكون صورة العائلة التي يعيش فيها ، ويعكس النمط المجتمعي والثقافي والفكري ... عدا أن الانسان هو في الأساس ابن هذه العائلة بيولوجياً .

إن ما يتعلمه الطفل في سن مبكرة يترك أثراً كبيراً في شخصيته ويطبع أخلاقه ومواقفه المستقبلية ، لذلك لا بد من ذكر بعض النقاط العامة ، التي هي ثوابت ودعائم مهمة لمسألة التربية البيتية من ناحية مدى أهميتها من جهة ، ولتبيان مدى تأثيرها على بناء المجتمع والدولة على حد سواء من جهة أخرى (2) .

- عندما يحصل تعارض بين مبادىء تربوية في المؤسسات التربوية والأهل تبقى الأرجحية لآراء وتوجيه الآهل دائماً . فهم أصحاب القرار والمبادرة بالنسبة لأولادهم.
- المثل التالي هو دليل على تأثيرالتربية البيتية : عندما يأتي ولد اميركي او اوروبي يشكو لأمه عن سوء معاملة رفاقه له فتقول له : لا تتكلم امام ابيك كيما يضربك ، غداً حاول ان تحل القضية مع رفيقك .... فماذا عن اللبناني لو حدث ذات الشيْ ؟ تثور العائلة كلها للدفاع عن الولد او تشكو الادارة دفاعاً عنه.... هنا العبرة في التربية البيتية القائمة على الاتكالية (3) .
- الأصول الدينية لها تأثيرها أيضاً داخل العائلة ، وتختلف في لبنان من عائلة الى أخرى وهو محور كل شيء بشكلٍ عام .
- حالة الأهل المادية عامل مهم للتوجيه نحو منحى او مؤسسة تربوية ، ما يقرر سلوك الفرد ونظرته الوطنية والمستقبلية على حد سواء .
- في لبنان ، ان صغر المساحة في بعض الجوانب هي عائق (بعض الشيء) تجاه بناء المواطنية . العلاقات الشخصية تطغى في قضايا الشأن العام على حساب القانون والمصلحة العامة .
- يعاني المواطن اللبناني بشكل عام من الدخول في جمعيات وهيئات نتيجة تربية بيتية معينة .

لذلك يمكن القول أن التربية التلقينية القدرية في السلوك والتبعية في العلاقات العامة هي من مسؤوليات الأهل بالدرجة الاولى . حيث ان النظرة الى الآخرين وخاصة اذا انتموا الى أديان أخرى تتأثر بالأطباع والذهنية التى تربى عليها الشخص ، والتي يؤثر فيها الاهل بشكل أساسي ، بالرغم من القوانين التي تلحظ ما من شأنه تأمين الآليات الداعية الى تربية وطنية ومواطنية صالحة ، بما تؤمنه من عيش مشترك مع مراعاة الحريات العامة لكل فرد وحقه في التعليم . فالدستور اللبناني تطرق الى الزامية التعليم

وحريته والثقافة في المواد التالية : 1،5،9،10،11،13،19،49،50 وفي مقدمة الدستور أيضاً . إنما تبقى سلطة الاهل في المنزل فوق كل السلطات ، خاصة لناحية التغيير الاجتماعي الذي ينعكس سلباً او ايجاباً على بناء الاوطان وفي كل مكان .

إن أهمية التربية البيتية لها أولويتها وتأثيرها على التربية المدرسية ايضاً ، لان الكثير من مراكز تدريب المعلمين في المؤسسات التربوية تشير بواسطة الدراسات إلى أهمية البيئة المنزلية في تعزيز التعلم عند الطلبة (4). إن هذه البيئة المشجعة على التعلم لها تأثير قوي عليهم في داخل المدرسة وخارجها ، خصوصاً في السنوات الأولى من عمر الطالب، وتعزيز هذه البيئة يستمر طيلة الحياة المدرسية . يعود ذلك إلى التأثير المباشر للوالدين، حيث يمكن القول ، ان الطالب يقضي من لحظة الولادة وحتى سن 18 سنة ما يوازي أكثر من ثلثي عمره خارج المدرسة . ويعتبرالتعاون ما بين البيت والمدرسة أمراً حيوياً لتعديل البيئة المنزلية للطالب بما له من التأثير المباشر على التعلم العام .
ويطلق البعض على البيئة المنزلية من ناحية أهميتها ما يعرف بالمناهج البيتية مقابل المناهج الدراسية في المدرسة ، وتتم من خلال تفعيل المناقشات اليومية ما بين الوالدين والطالب حول المدرسة والأحداث اليومية التي تدور فيها، وأيضا من خلال تشجيع الطالب على القراءة والمشاهدة الهادفة لبرامج التلفزيون في أوقات الفراغ، كذلك مراقبة نشاطات الطالب مع اقرانها في المدرسة، ما يدعم فكرة إعداد الطالب للأنشطة الأكاديمية قبل الذهاب إلى المدرسة .
لذلك فالتعاون ما بين المعلمين والوالدين يدعم هذا النهج. ويؤدي هذا التعاون ما بين الطرفين إلى تعزيز قدرة الطالب علمياً وثقافياً ووطنياً وأخلاقياً من خلال تحديد البرامج والأنشطة وطرق توزيعها ما بين المدرسة والبيت.

من أجل ذلك نستطيع نُقرّ حقيقة أن للوالدين دور هام في تربية الطفل لا يستطيع المعلم أو أي شخص آخر أن يحل محلهما؛ قد يزودّ المعلم الطفل بحصيلة من المعلومات تجعل منه دائرة معارف ، لكنه يفتقد ما للوالدين من تأثير على اتجاهات الطفل نحو الحياة.
لهذا حرص علماء التربية على تأكيد ضرورة إعداد المرأة لممارسة دورها بل وانتقائها قبل إنجاب الأولاد ، مؤكدين على حقيقة أن تربية النشء تحدث قبل ولادتهم باختيار الأمهات .

يكمن التواصل بين البيت والمدرسة من خلال الأشكال التالية :

- اشتراك ولي الأمر في عضوية مجالس الآباء والمعلمين.
- مواظبة ولي الأمر على حضور اللقاءات الدورية بين المعلمين وأولياء الأمور

للاطلاع على نتائج الطلبة.
- مساعدة ولي الأمر لابنه في أداء الواجبات البيتية وتقييمها.
- الاتصال المتبادل والمستمر بين ولي الأمر وكل من إدارة المدرسة والمعلمين.
إن دمج ولي الأمر في عملية تعلم ابنه واستمرار التواصل بين البيت والمدرسة يحقق الفوائد التالية:
أ- يزيل أي سوء فهم أو إشكال يمكن أن ينشأ بين المعلم وولي الأمر في ما يتعلق بالدوافع والاتجاهات والمقاصد ، فقد يفهم ولي الأمر تصرف معلم ما مع ابنه خطأ ، فتثور ثائرته مما يوسع الفجوة بينهما، ويؤثر سلباً على علاقة المعلم بالطالب.
ب- نمو قدرة الآباء على العمل كمصادر للتطور الأكاديمي والاجتماعي والنفسي لأبنائهم .
ج- زيادة مهارات ولي الأمر وثقته بقدراته التعليمية وبالتالي تحسين إمكانيته كونه نموذجا يحتذي ابنه به .
د- زيادة وتعظيم دور ولي الأمر في تحسين صورة المدرسة في المجتمع.

انعكاس التربية على أخلاقيات الانسان

ان اكتساب العادات الحسنة بشكل أساسي يعود للتربية البيتية، وإن كثيراً من الحالات الانحرافية والعقد والامراض النفسية التي يعاني منها الفرد في مرحلة الشباب، مثل الحقد والشعور بالنقص، والكسل، والاتكالية، والانانية، والعدوانية، والبذاءة، وحالات الشذوذ الجنسي، والخمور، والمخدرات، والتسكع، والكذب، والسرقة، والنفاق، وسوء معاشرة الاخرين، والكسل، والانطوائية، والجبن، تنتج عن التربية البيتية في مرحلة الطفولة، فتنشأ مع الانسان عاداته وأخلاقه وصفاته، ويكبرعليها وتبقى تلازمه .وان كان التخلص منها والانتصار عليها أمر ممكن .
فالانسان كائن ذو ارادة واختيار، وقدرة على التغيير، الاّ ان ذلك يكلّفه مشقّة ومعاناة، كما انّ البعض يذهب ضحية تلك التربية .
لذا فإن من أسباب فهم الانسان لشخصيته، والحالات التي يعاني منها، أو الاخرى الايجابية في شخصيته أن يستذكر طبيعة نشأته الاولى، ويدرس ظروف الطفولة التي نشأ فيها، ليعرف منشأ المشكلة، أو الايجابية في شخصيته.
ان نتيجة التعاون والتأثير المتبادل بين الاهل والمدرسة وفقاً للمبادئ القانونية والدستورية التي تهدف الى بناء مجتمع سياسي جدير بحماية الدولة ، يعمل على ديمومتها وتطورها فينعكس ذلك ايجاباً على كل مواطن بواسطة اعتماد سياسات مفيدة ومتطورة قابلة للتنفيذ ، تربوياً وإقتصادياً تنموياً ، وثقافياً ...

لا بد من القول أن معالجة مفهوم المواطنية في مجتمع متعدد تُعد من أعقد الأمور، لاسيما في الدول التي تشهد تنوعًا عرقيًّا ودينيًّا ومذهبيًّا كلبنان وغيره من الدول المتعددة

الأعراق او الأديان او الأجناس ...، فالتصوّر السائد عن المذهبية والعادات الاجتماعية والاقطاعية السياسية المتجددة دائماً فيها يُعد مَكمَن الجمود اي عدم التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي على حد سواء ، بحيث انعكس ذلك سلباً على الأفراد خاصة من ناحية القبول بالتعايش داخل الدولة مع ممارسات متطّيفة (من قبل النخب النافذة داخل كل طائفة حيث تدّعي الطائفية وحماية الطوائف) أشد سوءً من العشائرية، الأمر الذي أدّى ، مع مرور الوقت، إلى شرعنة قيام بما يشبه الدولة وليس دولة بالمعنى الواقعي والعلمي المعتمد .

هذه المعطيات أفرزت حكومات تخلَّت عن مسؤولياتها في بناء دولة حديثة حقيقية قوامها مفهوم الحق والقانون، وأصبح دورها محصورًا في تقاسم السلطة بين نخبٍ وأصحاب سلطة تدّعي حماية الطوائف والعشائر القائمة، كما أدّى إلى رفع الممارسات الشاذة عن طاولة النقد..... هذا التصور وَحَّد تمامًا بين منطق عمل الدولة ومنطق عمل المجتمع الأهلي، ملغيًا بذلك أي إمكانية لبناء دولة سياسية ديموقراطية.

لذلك يجد المحلل نفسه أمام إشكالية معقدة ومركبة ومتشعبة في آن، فمعالجة موضوع المواطنية يرتبط، قبل كل شيء، بمسألة الهوية عند الكائن الانساني نفسه والخلفية الثقافية والحضارية ، كما يرتبط بالديمقراطية والحريات من جهة أخرى.

كثيرًا ما يدور التساؤل حول التناقض بين ثقافة المواطنية وايديولوجية المجموعات وتبعياتها للخارج وتناقضاته . في واقع الأمر لا يوجد أي تناقض بين المواطنية والطوائف شرط توسيع المجال العام والقضايا المشتركة وتوحيد الهمّ والأهداف الوطنية وتحييد الخصوصيات وعدم تسليط الضوء السلبي على الاختلافات الثقافية ، لأن تعدد الثقافات يغني التجربة الإنسانية ، فالمواطنية طرح يحتوي الطوائف والتيارات الفكرية جميعها ويتجاوزها في آن من خلال توسيع مجال المشترك العام بين أبناء الوطن الواحد.

لذلك فإن عملية تكوين المواطنية الحقيقية في مجتمع متعدد، تبدأ من إيجاد صيغة ثقافية وتربوية قائمة على أسس فلسفية إنسانية تؤدي إلى صهر الطوائف في بوتقة الوطن الواحد دون أن تلغي دور الأديان في حياة الأفراد، أو أن تمس بالحريات الفردية للأشخاص(5). فالمواطنية هي جهاز مناعة الدول بالدرجة الأولى . ويمكن استخلاصها بنقاط أهمها:

1. العلاقة المكانية: المرتبطة بالأبعاد الجغرافية والتاريخية للوطن.
2. العلاقة الإنسانية المجتمعية: المتعلقة بالأفراد الذين يعيشون في هذه البقعة الجغرافية.

3. العلاقة بالسلطة: التي ترعى الشؤون العامة في هذا المكان ومع هؤلاء الرعايا الذين ينتمون ويعيشون فيه.

بالرغم من أهمية العلاقات تلك ، إلا أن المكّون الأساسي للمواطنية يبقى مكونًّا فكريًّا قبل كل شيء ، يرتكز في الخلفية الذهنية المتجذرة في اللاوعي المجتمعي.

ولعل أهم أركان المواطنية تتحدد بأن المواطن هو مصدر السلطة وهو الذي يمنحها الشرعية لذلك فهي مرتبطة بالنظام العام الفعلي قبل كل شيء.

مقترحات عملية

يجدر القول أن المثالية والمبادئ ليست وهماً ولا خيالاً مستحيلة التطبيق كما يشاع ، بل هي الطريق الصحيح التي يسلكها الواقع ليصل الي مبتغاه....إن الواقع غير المعتمد على مثالية او إطار معين هو ضرب من ضروب الوهم والخيال

تشكّل المبادىء العامة العنوان العريض لأي إصلاح ، وهي لا تحقق غايتها إلاّ باقترانها بخطط وإجراءآت عملية قابلة للتنفيذ ، تدور في فلكها بشكلٍ أساسي، وتعمل على تبديد اي خلاف بحسب النقاط التالية :

1- بناء الثقة وعدم التخوين بين أفراد الشعب الواحد

هذا يتطلب، قبل كل شيء، بناء ذاكرة جماعية وطنية تنبذ العنف والعنصرية وتحذر من مخاطر الانقسام، وفوائد التضامن، والتحذير من خطورة تكرار التجارب العبثية والحروب الأهلية بحيث يتولد عند الأجيال "توبة" تجاه الصراعات الدموية، من خلال ترسيخ المبادئ العامة للحريّات وحقوق الإنسان وحمايتها، وأن يضمن ذلك الدستور كما أقرته المواثيق الدولية وشرعة الأمم المتحدة، وأن يُصاحب كل ذلك توسيع الأمل وترسيخ ايمان عميق بضرورة التغيير والاصلاح والقدرة والإرادة الكامنة بأن الوضع ليس ميؤسًا منه.

يساهم في ذلك إعادة قراءة جدية للسياق التاريخي الحضاري للمجتمع والوطن من خلال امتداداته الثقافية، ومن منطلقات إنسانية تدافع عن الإنسان وحقوقه وحريته. ويُعد لبنان مثالاً رائعًا وغنيًّا لتاريخ الحريات(6).

2 - ثقافة المواطنية والديموقراطية

إن الديمقراطية السليمة هي أكثر من أبنية ومؤسسات، إنها تعتمد بالدرجة الأولى على الخلفية الفكرية والثقافية المبنية على تطوير ثقافة ديمقراطية ومواطنية. فإن الثقافة المقصودة، بالمعنى العام، ليست مجموع الآداب والموسيقى والفن ...الخ، وإن كانت تُعد هذه الأمورمن الثقافة، بل تعني التركيبات الثقافية والمرتكزات المؤسسة للسلوك والتصرف والممارسات والأعراف التي تتبلور من خلالها قدرة الأفراد والناس على أخذ قراراتهم وحكم أنفسهم بأنفسهم وتحمل تبعات ذلك. فالثقافة، بهذا المعنى، تعني الوعي المجتمعي والخلفية الذهنية والفكرية المحركة للسلوك عند الأفراد والمجتمعات.

لذا نجد أن الأنظمة التي تكرس سياسة العقل الواحد، إنما تشجع الثقافة القائمة على الإذعان والخنوع والطاعة العمياء لما يُسمى بـ"الزعيم" أو "ولي الأمر" ...الخ، ذلك بهدف تنشئة أفراد تسهل قيادتهم ويكونوا طيعين، فنجد أن القمع مرتكز أساسي في التربية والقيم داخل تلك المجتمعات، مستخدمين لأجل تكريسه كل المفاهيم المؤدلجة بما فيها نصوص الشرائع الدينية(7) .

فالأطفال يتربون على القمع بحجة التأديب، والمرأة تُقمع بحجة الدين وطاعة ولي الأمر، والرجل يُقمع من قبل مسؤوليه وهكذا في سلسلة لامتناهية من تكريس ثقافة "العصا" وإن كانت هذه العصا معنوية.

وعلى نقيض ذلك فإن ثقافة المواطنية في مجتمع ديمقراطي تشكل بالفعل النشاطات التي تنمي عملية صنع القرار عند الأفراد من جهة وتحترم خياراتهم من جهة أخرى. فالمواطنون في مجتمع حر يعملون لتحقيق أهدافهم ويمارسون حقوقهم ويتحملون مسؤولية حياتهم وخياراتهم، إنهم يقررون بأنفسهم من ينتخبون في صناديق الاقتراع، وهم يعون أبعاد البرامج التي يطرحها المرشح الذي ينتخبونه، ومن ثم فهم يحاسبوه على ما أنجز من التزامات تجاه من منحوه أصواتهم.

لذلك فإن الديموقراطية والمواطنية متلازمتان بشكل مباشر مع قانون محاسبة المسؤول على كافَّة الصُعد، وهما متلازمتان مع مبدأ تكافؤ الفرص، لذلك فإنهما تتلازمان مع تمثيل شعبي حقيقيّ، وما تنتجه الانتخابات الحالية هو نظام شبه أوتوقراطيّ، تكون قرارات السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فيه رهن باتفاق أصحاب المحادل الانتخابية.

فالمواطنية هي من صميم الإرادة الحرة والحرية الفردية، وهي بشكلها البراغماتي اتقان مهارة صنع القرار؛ وهو أمر تربوي ثقافي يبدأ منذ الصغر في المناخات البيتية والمدرسية ويمتد إلى سائر مؤسسات المجتمع التي تعتبر أن الاختلاف حق مشروع للكائن، وأن خيارات إنسان بحق نفسه ليست خيارات ملزمة بحق الآخرين، وفي هذه المجتمعات يكون "الدين" مجرد علاقة روحية حميمية بين الإنسان وربه لا يتدخل فيها

أحد، ومن حق كل كائن أن يعبر- أو لا يُعبر - عنها على طريقته وبالشكل الذي يختاره ويريحه، ويصبح دور المرجعيات الدينية دور تنويري يحترم الاختلاف ويعزز الحريات الدينية في أجواء تسود فيها الديموقراطية الروحية أو حريّة الروح .

3 - الديمقراطية والعملية التربوية

إن العملية التربوية عنصر حيوي لأي مجتمع، خصوصًا المجتمع الديمقراطي، ذلك أن هدف التربية في النظام الديموقراطي الحر هو إيجاد مواطنين مستقلين متميزين بنزعة المساءلة والتحليل في نظرتهم للأمور، ويتحلون بفهم عميق لمبادئ وممارسات الديمقراطية، وذلك بخلاف الأنظمة التي تسعى إلى تمجيد قائد تذعن له الأفراد في كل الاوقات.

إذاً ، فالعملية التربوية من الأهمية بمكان، إن لم تكن المحور الأساس التي من خلاله تتم ترجمة فلسفة المواطنية إلى مناهج تعليمية تنمي مهارات التحليل النقدي وتساهم في ارساء الممارسات الديموقراطية، وفي صهر أبناء الوطن الواحد. فالمؤسسة المدرسية هي التي تجعل أنواع المعرفة وطبيعة القيم والمبادئ التي يتوقع أن يحملها الناشئ قابلة للترجمة والتحقيق على أرض الواقع، ذلك وفق اعتماد مناهج تربوية وطنية تراعي الشروط المتعلقة بمستويات نمو الناشئة وطبيعة الحياة المدرسية والوسائل التعليمية المتاحة وغير ذلك.

فالعلاقات التربوية القائمة يجب أن تُبنى على الحرية وتترسخ بالحوار الهادف الحر والمسؤول، واعتماد العقل والفكر في ما يتعلمه التلاميذ لتحقيق الوئام وتبادل التقدير داخل المجتمع الصغير، لأن ذلك من شأنه أن يعزز في نفوس التلاميذ الإيمان بحق الاختلاف والتنوع، كما يرسخ مبادئ الحوار وجدواه وقيمة التواصل الحضاري مع الآخر، ويساهم في التبادل المعرفي المجرد من كل تعصب وأنانية أو انغلاق أو ادعاء مبرم بامتلاك الحقيقة (8).

فالتربية على المواطنة تبدأ من هذه النقطة، وتتأسس عليها. لا يمكن للعلاقات التربوية المدرسية التلقينية المنغلقة على نفسها، واللامبالاة بالآخر وبحقوقه وثقافته، أن تدّعي القدرة على التنشئة الحضارية والسياسية التي نسعى إليها.

إن إثارة الأمل والطموح لدى التلاميذ، المواطنين الصغار، يؤثر في تعزيز صورة الذات الوطنية لديهم، كما يؤثر في مستوى طموحاتهم المستقبلية، وذلك من خلال تنشئة تعتمد بث روح المسؤولية، وإحاطة الفرد بالمثل العليا والنماذج الوطنية المشرفة.

كما أن تعزيز الاحترام لاختيارات التلاميذ وأذواقهم، وقبول الاختلافات، يساهم في خلق أجواء التسامح في فصولنا الدراسية، فالتربية على التسامح لا تعني القبول بأن يكون الفرد مختلف بل أن يقبل تفرد غيره واختلاف الآخرين معه، بحيث يكون منفتحًا عليهم ومدافعاً عن حقهم في الاختلاف.

4 - محاربة التعصب

التعصب هو ترجمة لاتجاه شعوري نفسي جامد تصاحبه مواقف انفعالية . ويتبلور التعصب من خلال اطلاق الأحكام المسبقة على الآخرين، والادعاء المبرم بامتلاك الحقائق المطلقة. والتعصب نقيض الديمقراطية وآفة المواطنية لأنه شعور مرَضي يفتك بالمجتمع ويدمر فيه روابط الإلفة والمحبة والتعايش.

فالوضع السياسي والثقافي، القائم حاليًّا، يساهم في اشاعة مناخات نفسية مشحونة بالعصبية تجاه "عدو" أو أعداء قد يكونوا حقيقيين أو مُتخيلين، وترويج أحكام مسبقة ضد أشخاص أو أفكار دون أن تقوم تلك الأحكام على حجة معقولة أو سند منطقي مقبول.

وكثيرًا ما يتعلم الأطفال التعصب من ذويهم والمجتمع المحيط بهم، فالفضائيات تنقل خطابات الساسة المتشنجة. وحين لا نبدي احترامًا للأفراد ولاختيارات الآخرين ينتقل هذا الأمر إلى الأطفال فيشوّه براءتهم.

5 - ترسيخ فلسفة الصفح والتسامح

إن الصفح ليس فكرة طوباوية بقدر ما هو قوة روحية كامنة في شيفرة تراكم سيرورة الروح الإنسانية في رحلة حياتها، ويكمن دور الكائن الانساني في تحويل تلك القوة، الكامنة فيه أصلاً، من وجود كامن إلى وجود بالفعل، وترجمة قدرات الروح الصفحية والتسامحية إلى سلوك ظاهر يتجلى من خلال انفتاح حتى على من يُصنف أنه "عدّو"، وليس مصادفة أن تصل الثقافات العالمية الكبرى في مجرى تطورها إلى الانفتاح الداخلي والخارجي، لأنها تدرك بمنطق التطور الروحي ضرورة تجاوز الحدود التي تفرضها نفسية الغريزة، أو ما كانت بعض الفلسفات القديمة تطلق عليه اسم القوة الغضبية.

إن هذه الحالة لا تبلغها إلا الحضارات المزدهرة دون شك، لأنها تكون قد ارتقت في ذروة إدراكها الروحي حيث يصبح الصفح جزء من حقيقة منظومة تكامل الانسان.

في طبيعة الحال لا يمكن الارتقاء إلى هذا المستوى من التسامح بين ليلة وضحاها ما لم يتم تعزيز ذلك بالتربية ومؤسسات المجتمع المدني كافّة.

إن ترسيخ هذه الفلسفة يكون عبر تقوية النزعة الروحية لحقيقة تساوي الكائنات أمام المكِّون وأمام الكون، وذلك عبر اعتماد الآداب الرفيعة والفنون الراقية، ولا يمكن أن نغفل دور الفن والتمثيل والمسرح ... في تعزيز ثقافة التسامح والرقي بالكائن من طور الغريزة والأنانية والجشع إلى مصاف الإبداع الروحي والعطاء الوجداني.

6 - الأسس الثقافية والفكرية لبناء المواطنية في مجتمع متعدد من حيث المبدأ (9)

- بناء الهوية الوطنية: فالمواطنية هي في الواقع سؤال الهوية، والهوية هي في الحقيقية سؤال الثقافة والحضارة. لذلك لابد من الارتكاز على فلسفة إنسانية وجودية منفتحة قوامها المحبة والسلام والعدل والانفتاح وقبول التنوع واحترام الآخر، وعندها يكون الدين هو مجرد علاقة خاصة بين الإنسان وربه، أما علاقة المواطن بأخيه فيحددها الانتماء الوطني.

- الانفتاح والتسامح هما من الخصائص الأساسية للموقف الوطني الجامع، ذلك يُبنى من خلال حريّة الفكر، ويشتمل على الاعتراف بحق الآخر في تبني أفكار وحقائق قد تكون مخالفة لحقائقنا وأفكارنا. فالرؤية الوطنية للطوائف هي رؤية متسامحة بحيث إنها تتخطى مجال الخلافات، وتجعلها تتحاور وتتصالح، ليس بين المذاهب والأديان فحسب بل مع سائر التيارات العلمانية والفكرية.

- ترتكز ثقافة المواطنية على مرتكز أساسي مفاده أنه لا يوجد قضاء ثقافي منزّه يمكن من خلاله إطلاق الحكم على الآخرين ولا يجوز الحكم على ثقافة ما أو فئة ما، لذلك فإن ثقافة المواطنية تقف موقف منفتح إزاء الأديان جميعها وتحترمها.

- إن الأخلاق التي تؤسس لمواطنية حقة هي التي تستنكر كل موقف رافض للحوار والمناقشة، سواء أكان رفض الحوار ذو منشأ سياسي أم حزبي أم عقائدي أم فلسفي. فالحياة المشتركة تُبنى عن طريق توسيع القضايا المشتركة العامة، والفهم المشترك المبني على الاحترام المطلق لكافة التنوعات الاثنية والدينية للجماعات والافراد والتي تجمع في ما بينها الحياة المشتركة على الأرض الواحدة نفسها.

- المواطنية محورها الإنسان لذلك فهي تقتضي صياغة سياسة اقتصادية تكون في خدمة الكائن الإنساني لا العكس، فالاقتصاد ينبغي أن يكون لحماية البشر من خلال تبني فلسفة اقتصادية تحترم الفرد ومتطلبات الشعب.

- كل محاولة لاختزال المواطن الإنسان بدينه أو انتمائه أو مذهبه، وتحويله إلى مجرد رقم انتخابي طائفي، وإلى تقليصه في بنى شكلانية، أيًا كانت، تتناقض مع مفهوم المواطنية.

في النتيجة

من مجمل ما تم بحثه تستخلص النقاط التالية :

- بناء الوسائل العمليّة لدعم المشاعر الوطنية المشتركة بين جميع الطوائف والأعراق والمذاهب والتيارات والأحزاب، تكون بمثابة الحصن الثقافي الحامي لمبدأ المواطنية، ووعاء قابل لاستيعاب التبعات القانونية والسياسية للمواطنة.

- دعم التنوع الثقافي وحرية الرأي والتعبير، فالوحدة الوطنية تكون بدعم التعددية بوصفها غنىً للتجربة الانسانية.

- هذا الأمر يحتاج لآليات تترجم عمليًا من خلال إعداد قادة ونخب فكرية ومراكز بحوث ودراسات تساعد في إرساء المفهوم الكوني المنفتح للإنسان.

- دعم الخطاب الإعلامي المنفتح، وتشجيع الكتّاب والمفكرين والأدباء الذين يتبنون أفكاراً تساهم في إرساء فلسفة التسامح والانفتاح.

- إنشاء مراكز ثقافية وطنية تهتم بالأطفال والشباب، وبناء مكتبات عامة تُعنى بالمواطنة، وتنظيم ندوات وفعاليات تعزز الانتماء الوطني.

- المساهمة في توجيه طلاب الدراسات العليا لاختيار أبحاث علمية ودراسات ميدانية تعزز الانتماء الوطني، وتساهم في تقديم أفكار مبتكرة وآليات لتعزيز مبادئ الديموقراطية والحرية ونبذ العنف.

- إعداد خطة تربوية لتنقية الكتب الدراسية من كل ما من يسهم الى حدٍ ما بإثارة النزاعات الطائفية والمذهبية، دون أن يمس ذلك بحرية التعليم أو يحط من شأن طائفة معينة ويطعن في معتقداتها، مع ضرورة تسليط الضوء على تاريخ الليبراليات والحريات والديموقراطية في محاولة لبناء تربية مستدامة قوامها المشاركة العامة والتعاون وبناء الوطن.

- التنسيق مع المراجع الدينية والطائفية كافة لبناء خطاب وطني خال من شحنات التحريض والكراهية ضد الآخر، واستبعاد كل ما يدعو فيه إلى التعصب، وضرورة

إحداث تجديد في مستوى الخطاب الديني ، وليس المقصود هنا الخطاب المعلن في المنابر والكنائس وحسب بل الخطاب المؤسِّس للممارسات الدينية. فتجديد الخطاب الديني يعني إعادة قراءة النصوص الدينية المؤسسة للأفعال وتقديم رؤية منفتحة تتلاءم والعصر الراهن.

ونخلص الى القول أن المجتمع اللبناني يعاني من فقر لناحية المبادىء الآنفة الذكر ، حيث لا تطبق الشروط الآيلة الى تأهيل المواطن لخدمة وتنمية مواطنيته ؛ لا بل ان كل طائفة بشكل عام تبيح لنفسها شروطٌ من المواطنية تتغاير مع الأخرى وبشكلٍ تتناقض مع المواطنية الحقة .

تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الطوائف في لبنان تُغلّب آلية التربية الطائفية على التربية المواطنية الى حدٍ كبير ، سيماً وأن معظم المدارس الخاصة هي مدارس تابعة لطوائف معينة . أضف الى ذلك تأثير الطبقات الميسورة والغنية منها ، حيث تتعدّل الأنظمة التربوية في بعض المدارس والمعاهد في غالبية الأحيان وفق متطلباتها وتوجهاتها (بداعي التأثير المادي والمالي) وما إدراك ما لدى هذه الفئات من مآرب نفعية شخصية لا تمتّ الى الصالح العام بصلة .

هنا تكمن المشكلة في لبنان ، فالنخب النافذة والتي تحتكر التغيير ، لا تزال غارقة إما بالتوجهات الدينية او المصالح الفردية من ناحية او لعدم الايمان بكيان وطني يحتوي الطوائف كافة بشكلٍ متساوٍ يرعاها جمعها.

لذلك لا يمكن بناء اي وطن دون البدء بتغيير وتأهيل الأُسر لا سيما النافذة منها في السلطة ، للوصول الى جيل يتسلح بالتربية الوطنية الصحيحة ، التي تجعله قادراً يتمتع بالمواصفات التي تسمح له بالحفاظ على الوطن دون منّة من أحد . وإنما يبقى ذلك صعب المنال وليس بالمستحيل ، لأن "خلق دولة أسهل من تركيب مجتمع" على حد قول المفكر اللبناني سمير خلف .

---

1 - اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (الاونسكو)، الاتفاقيات والتوصيات والاعلانات الدولية في التربية والعلم والثقافة ، بيروت 1996 ، توصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، مادة (1) ص 81 .

2 - هذا ما خلص الية المركز التربوي للبحوث والانماء في لبنان من خلال المصدر التالي : التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام 2015 , الجمهورية اللبنانية - وزارة التربية والتعليم العالي ، المركز التربوي للبحوث والانماء ، بيروت 2000 ، ص52 وما بعدها ، تحت عنوان "نواة التنشئة الوطنية" .

3 – د . مسرّ ة ، انطوان ، مواطن الغد – نماذج في الثقافة المدنية ، بيروت 1995 ،منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم

الأهلي ، ص 34 .

4 – اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة ، المرجع ذاته ، حيث تركز المادة 12 من الاتفاقية المذكورة على اهمية دور الأهل في التربية .

5 – هذا ما خلص الية المركز التربوي للبحوث والانماء في لبنان من خلال المصدر المذكور ، ص52 تحت عنوان "نواة التنشئة الوطنية" .

6 – ذلك ما توصلت اليه العديد من الدراسات ومنها على الاخص المرجع : La Generation de la Releve , Publication du Bureau Pedagigique des Saints coeurs , Beirut 1989 , page 93-98

7 – هذا ما خلص اليه ، جان ماري دانكان ، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1997 ، ص 180 وما بعدها .

8 – La Generation de la Releve ، المرجع ذاته ص 213 .

9 – ان غالبية هذه النقاط تتفق مع ما تصلت اليه المراجع :

- جان مينو ، مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جورج يونس ،منشورات عويدات ، بيروت 1986 , ص390 وما بعدها .
- اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (الاونسكو)، الاتفاقيات والتوصيات والاعلانات الدولية في التربية والعلم والثقافة ، المرجع ذاته ص81-82 .
- La Generation de la Releve ، المرجع ذاته ص 217-213 .
- د . مسرّ ة ، انطوان ، مواطن الغد – نماذج في الثقافة المدنية. المرجع ذاته .
- المركز التربوي للبحوث والانماء في لبنان من خلال المصدر ذاته .